تحليل السياسات السعرية لاستيراد القمح في مصر

شيماء مصطفى أبو سنه، ريهام أحمد جمال، إلهام محمد عبد العظيم
التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق - معهد الاقتصاد الزراعي - معهد الاقتصاد الزراعي

الملخص: يعتبر القمح المحصول الاستراتيجي الأول في مصر. وتُعتبر مصر من أكبر الدول المستوردة لهذا المحصول عالمياً وذلك لعجز الإنتاج المحلي عن مواجهه الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة. حيث يبلغ الإنتاج المحلي حوالي ٨,٨ مليون طن يمثل نحو ٤٨٪ من الاستهلاك القومي المقدر بحوالي ٢١,٩ مليون طن في عام ٢٠١٨. كما يعتبر القمح من أهم المحاصيل الغذائية في مصر ويصنع منه الخبز، وهو غذاء يومي أساسي لغالبية السكان. لذلك تم تسليط الضوء على هذا الموضوع لتوضيح مشكلة البحث والمتعلقة بتحقيق أحد أهم أهداف التنمية المستدامة وهي توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة وذلك من خلال توفير الكميات المطلوبة من محصول القمح حتى يمكن تحقيق الأمن الغذائي للدولة. ويعتمد محصول القمح في استيرادهمن الخارج على مدى نجاح وسلامة السياسات الزراعية التي تضعها الدولة، لذلك يجب على الدولة اختيار السياسات المناسبة لتحديد سعر مناسب لاستيراد هذا المحصول الهام. كما اعتمد البحث بصفة أساسية على البيانات المنشورة وغير المنشورة من مصادرها المختلفة، مثل: الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، شبكة الإنترنت التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة FAO، بالإضافة إلى بعض الرسائل العلمية والدراسات والبحوث الاقتصادية، والنشرات الدورية والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث. وقد تم أستخدم أسلوبي التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي، حيث تمثل التحليل الوصفي في معدل النمو، والمتوسطات للإنتاج والاستهلاك والفجوة، وكذلك لواردات محصول القمح في مصر. كما تمثل التحليل الكمي في حساب معاملات ومعدلات الحماية الاسمي والفعال، وبعض المؤشرات الأخرى منخل المصفوفة تحليل السياسة، وبعض المقاييس الإحصائية اللازمة لتحقيق أهداف البحث. وقد تم تقدير ٤ مصفوفات أسعار مساواة للقمح المستورد من كل من روسيا، والأرجنتين، وأمريكا، وفرنسا، وكذلك عمل مصفوفة للسعر المتوسط للدول الأربعة. وتم حساب المؤشرات السعرية والاقتصادية. وقد تبين من خلال نتائج المصفوفة لتحليل السياسة السعرية لواردات القمح من الدول المصدرة لمصر عام ٢٠١٩، أن هناك استقرار واضح جداً في أسعار الأسواق الخارجية التي تستورد منها مصر القمح، وكذلك استقرار السياسات السعرية. وأنه بالرغم من وجود ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على المدخلات التجارية والمحلية والمستوردين عموماً، إلا أن معدل الضرائب لم يكن كبيراً وكان ثابتاً تقريبا لكل الأسواق. وبالتاليكانت السياسة السعرية العامة محفزة لهم، أو بمعني آخر ذات أثر موجب أو محفز للمستوردين على المدي القصير. ومن المتوقع أن يظل الأمر كذلك مستقبلًا في ظل التحسن المتوقع للجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي، ومتابعة الخريطة الانتاجية لأهم الدول المنتجة، والخريطة الاستيرادية لمصر من أهم الدول المصدرة للقمح.

الكلمات الاسترشادية: السياسات السعرية، القمح، الاستيراد

المقدمة

يعتبر القمح المحصول الإستراتيجي الأول في مصر وتُعتبر مصر من أكبر الدول المستوردة لهذا المحصول عالمياً وذلك لعجز الإنتاج المحلي عن مواجهه الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة، حيث يبلغ الإنتاج المحلي حوالي ٨.٨ مليون طن يمثل نحو ٤٨٪ من الاستهلاك القومي المقدر بحوالي ٢١,٩ مليون طن في عام ٢٠١٨. كما يعتبر القمح من أهم المحاصيل الغذائية في مصر ويصنع منه الخبز وهو غذاء يومي أساسي لغالبية السكان، ويمد الفرد بنحو ٣٤٪، ٤٤٪، ٧,٩٪ من جملة ما يحصل علية الفرد في غذائه اليومي من سعرات حرارية وبروتين ودهون علي الترتيب [٤].

أسفرت أزمة الغذاء في السبعينات عن مفهوم للأمن الغذائى والذى ينصب على التركيز على الإكتفاء الذاتي، بمعنى زيادة الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء خاصة الأساسي منها، دون إيلاء نفس الاهتمام للجوانب الأخرى المتعلقة بالأمن الغذائي فى مفهومه الحالى والتي من بينها زيادة قدرة الطبقات الفقيرة فى الحصول على احتياجاتهم الغذائية، واستقرار المعروض من سلع الغذاء ومستوياتها السعرية في الأسواق، هذا إلى جانب سلامة المعروض من الغذاء بمعنى توافر شروط الجودة في سلع الغذاء المتداولة في الأسواق، ثم جاءت أزمة الغذاء الثانية والتى بدأت من عام ٢٠٠٦ وكانت مصر من أكثر الدول ضررا وذلك بزيادة أسعار السلع الغذائية الرئيسية والتى أدت الى تزايد فى واردات محصول القمح وأيضا ارتفاع في أسعار سلع أخرى ذات أهمية فى الأنماط الغذائية ونتيجة لذلك زادات أعباء الموازنة العامة وذلك خاصة لسلع الغذاء المدعومة والمتمثلة فى رغيف الخبز.

ولتحقيق معدل أعلى من السلع الإستراتيجية يجب العمل على زيادة معدلات الاعتماد على الذات في توفير هذه السلع، وتعمل الدولة جاهدة لزيادة الإنتاجية من محصول القمح حيث من المتوقع أن تصل إلى ٣,٦ طن/فدان وارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى نحو ٨١٪ والذي ينتج من زيادة معدلات الإنتاج والتي من المتوقع أن تبلغ نحو ١٥,١٢٠ مليون طن وسوف تبلغ الاحتياجات نحو ١٨,٧٠٩ مليون طن وسوف يبلغ متوسط نصيب الفرد حوالي ١٧٩,٥ كجم/سنة وذلك عام ٢٠٣٠ طبقا لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة[١].

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في تزايد معدلات حجم الفجوة القمحية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨) ويجب الاهتمام بتلك القضية نظرا لأهمية محصول القمح الذي يعتبر من المحاصيل الإستراتيجية الهامة للدولة التي يجب توفيرها بالكميات المطلوبة حتى يمكن تحقيق الأمن الغذائي للدولة، كما يعد توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تحتل مكان الصدارة من بين كافة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمحلية وأيضا أحد أهم أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، ويعتمد محصول القمح في استيراده على مدى نجاح وسلامة السياسات الزراعية التي تضعها الدولة، حيث أنه يرتبط بظروف التجارة الخارجية باعتباره محصول استيرادي بالنسبة للدولة لذلك يجب على الدولة اختيار السياسات المناسبة لتحديد سعر مناسب لاستيراد هذا المحصول الهام.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى مجموعة من الإهداف التالية:

١- دراسة الوضع الإنتاجي والإستهلاكيومتوسط نصيب الفرد من محصول القمح في مصر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨

٢- دراسة الوضع الراهن لكمية وقيمة الصادرات والواردات وتحديد الفجوة في الميزان التجاري خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٨

*Corresponding author e-mail: dr_shimaa83@yahoo.com

٣- دراسة الإنتاج والتجارة العالمية للقمح، والتوزيع الجغرافي لواردات القمح المصري
٤- تحديد السعر المناسب الخاص باستيراد القمح ومدى تأثيره على المستوردين
٥- تحليل السياسات السعرية لإستيراد محصول القمح من خلال تحديد أسعار المساواة لمحصول القمح لموسم ٢٠١٩

أهمية الدراسة:

إن قضية الغذاء تعد من أهم القضايا التى تهتم بها جمهورية مصر العربية حيث تؤثر الفجوة الغذائية للمحاصيل الاستيراتيجية على تحقيق الأمن الغذائى المصرى والتى من أهمها محصول القمح وتزداد هذة الفجوة بالزيادة السكانية، ولذلك يجب دراسة السياسات السعرية للقمح وذلك من خلال عدة إتجاهات منها معرفة السعر المناسب الخاص بإستيراد القمح ومدى تأثيره على المستوردين ومدى كفاءة السياسات الزراعيه التي تضعها الدولة لتحديد السعر.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على البيانات المنشورة وغير المنشورة من مصادرها المختلفة، مثل الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كما استخدمت قواعد البيانات المتوفرة على شبكة الإنترنت التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، بالإضافة إلى بعض الرسائل العلمية والدراسات والبحوث الاقتصادية، والنشرات الدورية والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث، وقد استخدمت الدراسة أسلوبي التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي حيث تمثل الوصفي في حساب معدل النمو والمتوسطات للإنتاج والاستهلاك والفجوة وكذلك لواردات محصول القمح في مصر، كما تمثل التحليل الكمي في حساب معاملات ومعدلات الحماية الاسمي والفعال، وبعض المؤشرات الأخرى من خلال تقدير وتحليل أسعار المساواة لواردات القمح وبعض المقاييس الإحصائية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة.

بعض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة

تعريف الأمن الغذائي:

وضعت منظمة الفاو تعريفاً للأمن الغذائي وهو ضمان حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات علي كفايتهم من الغذاء كي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة ويعتمد مفهوم الأمن الغذائي بمفهومه الشامل على أربعة ابعاد هي (١) توفر الغذاء، (٢) الوصول إلى الغذاء، (٣) القبول أو التنوع والعادات الاجتماعية، (٤) الكفاية والاستمرارية، ولا يأتي ذلك إلا بتوافر إمدادات غذائية مستقرة تكون متاحة مادياً واقتصاديا للجميع، حيث يعاني ١٧٪ من المصريين من إنعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١١[١]، حيث أن حالة الأمن الغذائي مقلقة في مصر. وفقًا للأمم المتحدة في مصر (٢٠١٤)، تعد معدلات السكان المرتفعة وزيادة دخل الفرد والتحضر من العوامل الرئيسية لزيادة الطلب على الغذاء، وخاصة الحبوب. بينما في جانب الإمدادات الغذائية، تواجه مصر تحديات كبيرة مع تقلص الإمكانات الزراعية، وندرة المياه، وتغير المناخ، والعجز في ميزان الغذاء، وارتفاع فواتير الواردات[٥].

تعريف الفجوة الغذائية:

هي عبارة عن فجوتين (فجوة ظاهرية) وهي تعبر عن مدي الكفاية الكمية لسلعة غذائية معينة أو لسلع الغذاء عموماً لمقابلة إحتياجات السكان، في حين تعبر الثانية عن مدي الكفاية الكمية والنوعية ضمن طرق زيادة الإنتاج والإستيراد من الخارج، وكلما زادت هذه الفجوة (كمية وقيمة) دل ذلك علي تراجع أوضاع الأمن الغذائي في بلد ما، أما الفجوة الحقيقية وهي عبارة عن الفرق بين ما يحصل عليه الفرد في بلد ما من الغذاء (كماً ونوعاً) وبين المعايير العلمية الموصي بها والتي وضعتها المنظمات الدولية (كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو) حيث أن المعايير قد حددت (الكمية اللازمة) بالكيلوجرامات، في حين حددت (النوعية اللازمة) بما يوفره الغذاء من سعرات حرارية وبروتينات ودهون، فالفرق بين ما يحصل علية الفرد في بلد ما (كماً ونوعاً)، وبين ما حددته المعايير العالمية هو مؤشر لوضع الفجوة الغذائية.

مفهوم الاكتفاء الذاتي:

يعبر عن درجة إمكانية بلد ما علي إشباع احتياجات مواطنيه من إنتاجه الوطني، هو عبارة عن نسبة كمية الإنتاج الي كمية الإستهلاك كنسبة مئوية، فهو مقياس يعتمد في الخاص به حسابة علي الكميات دون القيم، وبذلك لا يتأثر بالأسعار وتقلباتها، وعليه فنسبة الإ كتفاء الذاتي الغذائي تعطي إنطباعاً أكثر واقعية عن حالة الغذاء علي المستوي الوطني، فهي تعكس قدرة الإنتاج علي مواجهة متطلبات الاستهلاك[٣].

مصفوفة أسعار المساواة للواردات:

عبارة عن تحليل كمي أو إطار حسابي يساعد في تجزئة نظام سعر السلعة المستوردة إلي مكوناتها الأساسية من (موارد محلية، ومدخلات قابلة للتجارة، وتحويلات) مقاسه بالأسعار الخاصة، والأسعار الاجتماعية أو الظلية، والفرق بين السعرين ناجم عن تأثير السياسة التدخلية للدولة، وبالتالي فتحليل نتائج المصفوفة يوضح تشوهات الأسعار في السوق، ومن ثم يمكن استنتاج عدة مؤشرات إقتصادية توضح مدي الحماية أو الضرائب المفروضة (موقع FAO 2014).

بعض المؤشرات الاقتصادية الناتجة عن مصفوفة أسعار المساواة:

أولاً: التحويلات

١- تحويلات العناصر المحلية (الغير قابلة للتجارة) = التكلفة الخاصة للموارد المحلية –التكلفة الاجتماعية للموارد المحلية، وهي تحويلات تنتج عن الفرق بين السعر الفعلي (الخاص) والسعر الاجتماعي (الظلي أو الحدود) للمدخلات المحلية، وإذا كانت القيمة موجبة فإن هذا يعني وجود دعم للمدخلات أو العناصر المحلية، وإذا كانت القيمة سالبة فمعني ذلك عدم وجود دعم حقيقي للعناصر المحلية ووجود ضرائب مباشرة أو غير مباشرة.

٢- تحويلات الموارد التجارية (القابلة للتجارة) = التكلفة الخاصة للموارد التجارية – التكلفة الاجتماعية للموارد التجارية، وهي تحويلات تنتج عن الفرق بين السعر الفعلي (الخاص) والسعر الاجتماعي (الظلي أو الحدود) للمدخلات المتاجر بها، وإذا كانت القيمة موجبة فإن هذا يعني وجود دعم للمدخلات أو العناصر التجارية، وإذا كانت القيمة سالبة فمعني ذلك وجود ضرائب مباشرة أو غير مباشرة للعناصر التجارية.

٣- صافي التحويلات = تحويلات الموارد التجارية – تحويلات العناصر المحلية.

ثانياً: مؤشرات الحماية

١- **مؤشر الحماية الاسمي**: وهو يفسر مدي تدخل الحكومة (سواء بتقديم دعم أو فرض ضرائب) في أسعار السلع وإذا ما كانت الأسعار المحلية أقل أو أعلي من الأسعار العالمية.

أ- معامل الحماية الاسمي = أسعار المساواة في الخاص / أسعار المساواة في الاجتماعي أو بأسعار الحدود، (وإذا كانت القيمة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني وجود سياسة دعم، أما إذا كانت أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي المستوردين، وإذا كانت مساوية للواحد الصحيح فهذا يعني سياسة حيادية.

ب- معدل الحماية الاسمي = معامل الحماية الاسمي -١ (وهو يوضح قيمة الدعم أو الضرائب علي سعر السلعة)

٢- مؤشر الحماية الاسمي للمدخلات التجارية: وهو يفسر مدي تدخل الحكومة (سواء بتقديم دعم أو فرض ضرائب) في أسعار سوق المدخلات التجارية وإذا ما كانت الأسعار المحلية أقل أو أعلي من الأسعار العالمية،

أ- معامل الحماية الاسمي للمدخلات التجارية = قيمة تكلفة المدخلات التجارية في الخاص / قيمة تكلفة المدخلات التجارية في الاجتماعي أو بأسعار الحدود، (إذا كانت القيمة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني وجود سياسة دعم، أما إذا كانت أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي المستوردين، وإذا كانت مساوية للواحد الصحيح فهذا يعني سياسة حيادية).

ب- معدل الحماية الاسمي للمدخلات التجارية = معامل الحماية الاسمي للمدخلات التجارية -١ (وهو يوضح قيمة الدعم أو الضرائب علي المدخلات التجارية في السلع)

٣- **مؤشر الحماية الفعال**: وهو يوضح ما إذا كان الأثر الكلي للسياسة المتبعة سالب (مثبط)، أو موجب (محفز) للمستوردين

أ- معامل الحماية الفعال = (السعر الخاص لطن القمح – تكاليف الطن من المدخلات التجارية بالأسعار الخاصة) / (السعر الاجتماعي لطن القمح – تكاليف الطن من المدخلات التجارية بالأسعار الاجتماعية)

وهو يوضح النسبة بين القيمة المضافة بالأسعار الخاصة وأسعار الحدود وإذا كانت القيمة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني وجود أثر موجب ومحفز للسياسة الحالية علي المستوردين، أما إذا كانت أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني وجود أثر سالب ومثبط للسياسة الحالية علي المستوردين، وإذا كانت مساوية للواحد الصحيح فهذا يعني سياسة حيادية.

ب- معدل الحماية الفعال = معامل الحماية الفعال -١(وهو يوضح قيمة الدعم أو الضرائب)[٨]

– نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: تطور الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي ومتوسط نصيب الفرد لمحصول القمح في مصرخلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨)

١- تطور الإنتاج والإستهلاك والفجوة القمحية

يشير الجدول رقم (١) إلى أن الإنتاج الكلى للقمح على مستوى الجمهورية قد بلغ متوسطه خلال الفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٨) نحو ٨,٨ مليون طن، حيث أنه ارتفع من ٨,٥٢ مليون طن عام ٢٠٠٩ إلى نحو ٨,٨٨ مليون طن عام ٢٠١٨ بزيادة مقدارها ٠,٣٦ مليون طن تمثل نحو ٤,٢٪ من إجمالي عام ٢٠٠٩، كما يشير معدل النمو السنوي إلى تلك الزيادة حيث بلغ نحو ٠,٤٪.

أما بالنسبة للاستهلاك الكلي فقد بلغ متوسطه لنفس الفترة حوالي ١٨,٢ مليون طن حيث بلغ عام ٢٠٠٩ حوالي ١١,٥ مليون طن في حين بلغ عام ٢٠١٨ حوالي ٢١,٩٨ مليون طن بزيادة قدرها ٦,٧ مليون طن تمثل حوالي ٥٨,٣٪ عن مثيلتها في عام ٢٠٠٩، ويشير أيضا معدل النمو السنوي إلى تلك الزيادة حيث بلغ نحو ٦,٧٪، ومن هنا يتضح تزايد الفجوة القمحية لارتفاع الاستهلاك الكلي عن الإنتاج المحلى فقد بلغ متوسطها حوالي ٩,٤ مليون طن لنفس الفترة، حيث بلغت عام ٢٠١٨ حوالي ١٣,١ مليون طن بزيادة قدرها ١٠,١٢ مليون طن عن عام ٢٠٠٩ والبالغة نحو ٢,٩٨ مليون طن وقد يرجع ذلك نتيجة للزيادة السكانية بمصر ويشير معدل النمو السنوي لتلك الزيادة حيث بلغ نحو ١٦٪.

جدول (١): تطور الإنتاج والاستهلاك والفجوة ونسبة الاكتفاء الذاتي ومتوسط نصيب الفرد من محصول القمح في ج،م،ع خلال الفترة (٢٠٠٩–٢٠١٨)

السنة	الإنتاج الكلى (مليون طن)	الاستهلاك الكلي (مليون طن)	الفجوة القمحية (مليون طن)	الغذاء الصافي (مليون طن)	الاكتفاء الذاتي ٪		متوسط نصيب الفرد (كجم/سنة)
					من الإستهلاك الكلي	من الغذاء الصافي	
٢٠٠٩	٨,٥٢	١١,٥	٢,٩٨	١٠,٨	٧٤,١	٧٨,٩	١٤٠,٩
٢٠١٠	٧,١٧	١٧,٧	١٠,٥٣	١٢,٦	٤٠,٥	٥٦,٩	١٦٠,١
٢٠١١	٨,٣٧	١٧,١	٨,٧٣	١٢,٢	٤٨,٩	٦٨,٦	١٥٢,١
٢٠١٢	٨,٧٩	١٥,٧٨	٦,٩٩	١٠,١	٥٥,٧	٨٧,٠	١٢٢,٥
٢٠١٣	٩,٤٦	١٦,٦٨	٧,٢٢	١٠,٧	٥٦,٧	٨٨,٤	١٢٦,٥
٢٠١٤	٩,٢٨	١٧,٨٢	٨,٥٤	١١,٦	٥٢,١	٨٠,٠	١٣٣,٦
٢٠١٥	٩,٦١	١٩,٥٦	٩,٩٥	١٢,٦	٤٩,١	٧٦,٣	١٤١,١
٢٠١٦	٩,٣٤	١٩,٥٩	١٠,٢٥	١٢,٥	٤٧,٧	٧٤,٧	١٣٧,٨
٢٠١٧	٨,٤٢	٢٤,٣٧	١٥,٩٥	١٥,٦	٣٤,٦	٥٤,٠	١٦٣,٩
٢٠١٨	٨,٨٨	٢١,٩٨	١٣,١	١٤,٠٥	٤٠,٤	٦٣,٢	١٥٠,٨٥
المتوسط	٨,٨	١٨,٢	٩,٤	١٢,٣	ـــــ	ـــــ	١٤٢,٩
معدل النمو السنوي	٠,٤٪	٦,٧٪	١٦,٠٪	٢,٧٪	ـــــ	ـــــ	٠,٧٪

نسبة الاكتفاء = (الإنتاج/الاستهلاك) *١٠٠ متوسط نصيب الفرد بالكجم/ سنة = (الإنتاج الكلي من القمح/ عدد السكان) *١٠٠٠الفجوة الغذائية = (الإنتاج – الاستهلاك)

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية للسلع الزراعية، أعداد متفرقة

٢- الإكتفاء الذاتي ومتوسط نصيب الفرد:

كما يشير الجدول رقم (١) إلى معدل الاكتفاء الذاتي من الإستهلاك الكلي ومعدل الإكتفاء الذاتي من الغذاء الصافي حيث تبين أنه لم يكن هناك إستقرار في نسبة الإكتفاء الذاتي أي النسبة المئوية لمساهمة الإنتاج المحلي في إجمالي الاستهلاك المصري خلال الفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٨) حيث بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي من المتاح للإستهلاك ومن الغذاء الصافي للإنسان عام ٢٠١٨ نحو ٤٠,٤٪، ٦٣,٢٪ على الترتيب.

وقد انخفضت تلك النسبة عن عام ٢٠٠٩ والبالغة نحو ٧٤,١٪، ٧٨,٩٪ على الترتيب وقد يرجع ذلك للزيادة السكانية بمصر والتي تجعل الإنتاج المحلي لا يغطي الاستهلاك المحلي.

وبدراسة متوسط نصيب الفرد فيشير نفس الجدول أن متوسط نصيب الفرد من الإنتاج المحلى للفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٨) بلغ حوالي ١٤٢,٩ كجم/ سنة ، بمعدل نمو يشير إلى الزيادة حيث بلغ نحو ٠,٧٪.

ثانيا: تطور كمية وقيمة وسعر صادرات وواردات القمح خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨)

يوضح الجدول رقم (٢) تطور كمية وقيمة الصادرات المصرية خلال الفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٨) حيث بلغ متوسط كمية الصادرات المصرية من القمح حوالي (١,٩ ألف طن)، حيث بلغت الكمية عام ٢٠١٨ حوالي٤٧٦٦ بزيادة قدرها حوالي٣٠,٣٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٩ والبالغ قيمتها حوالي ٣٦٥٨، بينما بلغ متوسط قيمة الصادرات لنفس الفترة حوالي (٩,٢٣ مليون جنيه) وبمتوسط سعر (٤,٦٠ ألف جنيه) كما يشير معدل النمو إلى الزيادة في كمية وقيمة الصادرات حيث بلغ نحو (٣٪، ١٧٪، ١٤٪) للكمية والقيمة والسعر على الترتيب.

جدول: (٢): تطور كمية وقيمة وسعر صادرات وواردات القمح بمصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨)

السنوات	الصادرات			الواردات			كمية عجز الميزان التجاري (بالمليون طن)	قيمة عجز الميزان التجاري (بالمليار جنيه)
	الكمية بالطن	القيمة بالمليون جنيه	سعر الطن بالألف جنيه	الكمية بالمليون طن	القيمة بالمليار جنيه	سعر الطن بالألف جنيه		
٢٠٠٩	٣٦٥٨	٩,٣٤٠	٢,٥٥	٩,٨٠٢	١٥,٧٤٦	١,٦١	٩,٧٩٩	١٥,٧٣٧
٢٠١٠	٤٥٣٠	١٠,٥٢٦	٢,٣٢	٩,٨٠٤	١٢,٤١٢	١,٢٧	٩,٨٠٠	١٢,٤٠٢
٢٠١١	٢٧٨٦	٨,١٥٣	٢,٩٣	٩,٨٠٠	١٩,٠٧٩	١,٩٥	٩,٧٩٧	١٩,٠٧١
٢٠١٢	٢٦٥	٠,٨٤	٣,١٧	٦,٥٣٨	٢١,٥٢٢	٣,٢٩	٦,٥٣٧	٢١,٥٢١
٢٠١٣	٣٤	٠,١٩	٥,٥٩	٧,٨٧٠	١٨,٣٥٧	٢,٣٣	٧,٨٧	١٨,٣٥٧
٢٠١٤	٥٩٩	١,٩٤	٣,٢٤	٨,١١٥	٢٢,٨٥٥	٢,٨٢	٨,١١٤	٢٢,٨٥٣
٢٠١٥	٤٩٨	٢,٥٨	٥,١٨	٨,٩٨٢	١٩,٤٠٥	٢,١٦	٨,٩٨١	١٩,٤٠٢
٢٠١٦	١٣٩٠	٩,٢٧	٦,٦٧	١٠,٧٨٨	٢٢,٤٤٢	٢,٠٨	١٠,٧٨٧	٢٢,٤٣٢
٢٠١٧	١١٢٥	٥,٩٥	٥,٢٩	١٢,٠٢٥	٤٦,٨٧٧	٣,٩٠	١٢,٠٢٤	٤٦,٨٧١
٢٠١٨	٤٧٦٦	٤٣,٥	٩,١٣	١٢,٣٦٩	٤٩,٨٥٦	٤,٠٣	١٢,٣٦٤	٤٩,٨١٣
المتوسط	١٩٦٥	٩,٢٣	٤,٦١	٩,٦٠٩	٢٤,٨٥٥	٢,٥٤	٩,٦٠٧	٢٤,٨٤٦
معدل النمو السنوي	٢,٧٪	١٦,٦٪	١٣,٦٪	٢,٤٪	١٢,٢٪	٩,٦٪	٢,٤٪	١٢,٢٪

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الموقع الرسمي لقطاع الشئون على الإنترنت.

وبالنسبة للواردات فيشير نفس الجدول إلى كمية وقيمة واردات القمح خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨) حيث بلغ متوسط كمية الواردات حوالي ٩,٦١ مليون طن، وبقيمة تمثل نحو ٢٤,٨٥٥ مليار جنيه، في حين بلغ معدل نمو كمية الواردات ٢,٤٪، ومعدل نمو قيمة الواردات ١٢,٢٪، وبلغ متوسط سعر طن واردات القمح ٢,٥٤ ألف جنيه بمعدل نمو ٩,٦٪، وفيما يتعلق بعجز الميزان التجاري للقمح خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨) فقد بلغ متوسط كمية العجز حوالي ٩,٦ مليون طن، بمعدل نمو ٢,٤٪، في حين بلغ متوسط قيمة عجز الميزان التجاري لنفس الفترة حوالي٢٤,٨٤٦ مليون جنيه بمعدل نمو ١٢,٢٪.

ثالثاً: الانتاج والتجارة العالمية للقمح، والتوزيع الجغرافي لواردات القمح المصري:

١- الانتاج العالمي للقمح:

يوضح الشكل رقم (١) أكبر دول العالم إنتاجا لمحصول القمح لعام (٢٠١٧) حيث تعتبر الصين أكبر الدول المنتجة للقمح وعلى الرغم من أن الصين لا تمتلك سوى ١٥٪ فحسب من الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أنها تنتج حوالي ٢٦% من الإنتاج العالمي للقمح، يليها الهند حيث أنه بعد الثورة الخضراء صار القمح أكثر الحبوب زراعة في البلاد بعد الأرز، وتتراوح الزراعة في الهند بين قرى زراعية فقيرة ومزارع متقدمة تستخدم تقنيات زراعية حديثة، وتنتج الهند نحو ٩٤ مليون طن من القمح سنويًا بنسبة ١٩,٥٪ من الإنتاج العالمي للقمح، ويكفي إنتاجها لإطعام عدد سكانها الضخم والتصدير للخارج، كما تحتل المركز السابع كأكبر مُصدر زراعي في العالم.

ثم بعد ذلك تأتي الولايات المتحدة الأمريكية حيث يعد القمح من الحبوب الرئيسية التي يتم زراعتها في الولايات المتحدة الأمريكية، و هناك ٨ أصناف من القمح يتم زراعتها في البلاد، مثل القمح القاسي، القمح الربيعي الأحمر الصلب، القمح الشتوي الأحمر اللين والصلب، القمح الأبيض الصلب واللين، القمح المختلط.

ويتم زراعة القمح في كل ولاية من ولايات أمريكا تقريبًا، وتنتج حوالي ١٢,٧٪ من الإنتاج العالمي، يتم تصدير نحو ٥٠٪ من القمح الأمريكي للخارج، ثم تأتي روسيا في المرتبة الرابعة بنسبة ٧,٨٪ من الإنتاج العالمي حيث أدت التغييرات البارزة التي وقعت في البلاد منذ عام ١٩٩٠ إلى تطور الزراعة الروسية،

وساعد استخدام الأسمدة والآلات الحديثة على زيادة الإنتاج الزراعي بشكل كبير، وبعد ذلك فرنسا، وأستراليا، وكندا، وباكستان، وألمانيا، وتركيا.

٢- التجارة العالمية للقمح وأكثر الدول المصدرة:

يوضح الشكل رقم (٢) أكثر الدول المصدرة لمحصول القمح على مستوى العالم لعام (٢٠١٨) حيث تصدرت روسيا قمة الدول المصدرة من حيث قيمة الصادرات بنسبة ٢٣,٦٪ من إجمالي قيمة الصادرات العالمية للقمح، تليها كندا بنسبة ١٦٪، ثم الولايات المتحدة بنسبة ١٥,٥٪، وفرنسا بنسبة ١١,٥٪، وأستراليا وأوكرانيا بنسب متقاربة ٨,٧٪، و٨,٤٪ علي الترتيب، ثم الأرجنتين بنسبة ٦,٧٪، يليها رومانيا وألمانيا وكلاهما بنسبة ٣,٤٪، وأخيراً كازخستان بنسبة ٢,٧٪ من إجمالي قيمة الصادرات العالمية للقمح.

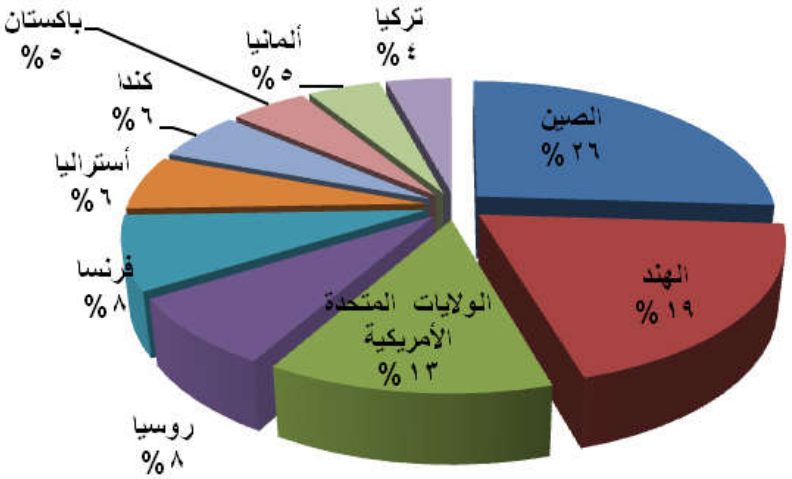

شكل رقم (١): أكثر الدول المنتجة للقمح في العالم عام ٢٠١٧

المصدر: تقرير منشور علي موقع Trending top most ٢٠١٧ ،

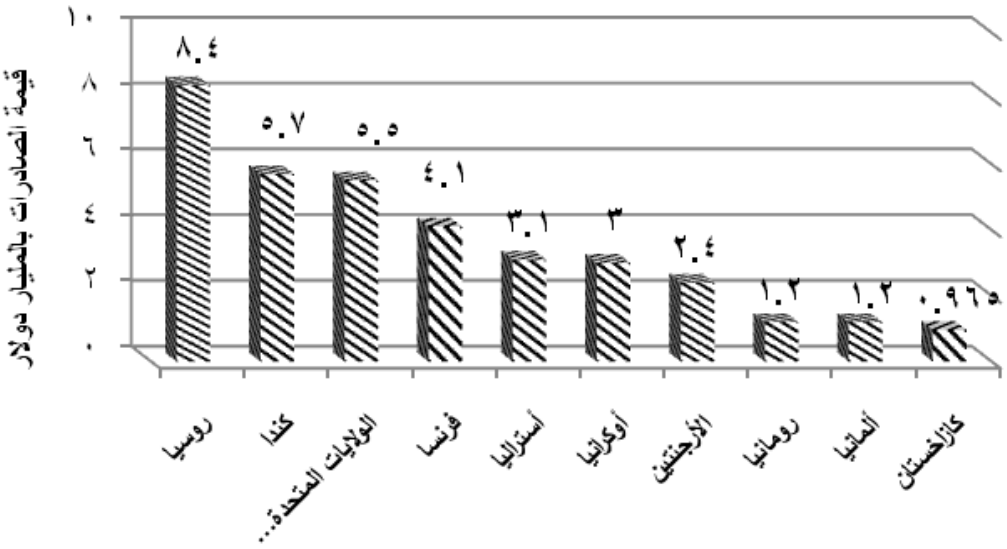

شكل رقم (١): أكثر الدول المصدرة للقمح في العالم عام ٢٠١٨

المصدر: الإنترنت موقع مركز التجارة الدولي

٣- التوزيع الجغرافي للواردات المصرية من القمح:

يوضح الجدول (٣) والشكل رقم (٣) التوزيع الجغرافي لواردات القمح خلال متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) حيث بلغ إجمالي الواردات المصرية من القمح حوالي ١٠,٥٢ مليون طن بقيمة ٣٠٧٢٠,٨ مليون جنيه، وكان النصيب الأكبر من الواردات المصرية من روسيا الاتحادية بكمية بلغت ٥,٦٢ مليون طن وهي تمثل ٥٣,٤٦٪ من إجمالي الواردات المصرية للقمح وذلك بقيمة بلغت ١٦٩٣٢,٨ مليون جنيه بنسبة ٥٥,١٢٪ من إجمالي قيمة الواردات المصرية للقمح عن نفس الفترة.

ثم جاءت أوكرانيا في المركز الثاني حيث بلغت الواردات المصرية للقمح منها ٢,٠٩ مليون طن بنسبة ١٩,٨٧٪ من إجمالي واردات القمح، وبقيمة بلغت ٥٣٩٦,٤٦ مليون جنيه وهي تمثل ١٩,١٩٪ من إجمالي قيمة واردات القمح عن نفس الفترة.

جدول (٣): التوزيع الجغرافي لواردات القمح خلال متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)

الدولة	البيان			
	الكمية (مليون طن)	٪ للكمية	القيمة (مليون جنيه)	٪ للقيمة
روسيا الاتحادية	٥,٦٢	٥٣,٤٦	١٦٩٣٢,٨	٥٥,١٢
أوكرانيا	٢,٠٩	١٩,٨٧	٥٨٩٦,٤٦	١٩,١٩
رومانيا	١,١٣	١٠,٧٤	٣٣٩٠,٧٥	١١,٠٤
فرنسا	٠,٦٦	٦,٢٤	١٥٣٨,٩٨	٥,٠١
بولندا	٠,٣١	٢,٩٢	٧٧١,٣٩٢	٢,٥١
أمريكا	٠,٢	١,٨٨	٦٣٥,١٩٣	٢,٠٧
استراليا	٠,١٨	١,٦٨	٦٣٢,٢١٣	٢,٠٦
الأرجنتين	٠,١٦	١,٥	٣٨٢,٤٢١	١,٢٤
بلغاريا	٠,٠٦	٠,٥٧	١٨٧,٥٢٢	٠,٦١
ليتوانيا	٠,٠٥	٠,٥١	١٦٢,٩٨٥	٠,٥٣
بيلاروسيا	٠,٠٤	٠,٣٨	٩٣,٧٠٣٨	٠,٣١
كندا	٠,٠٣	٠,٢٥	٩٦,٤٠٠٢	٠,٣١
الإجمالي	١٠,٥٢	١٠٠	٣٠٧٢٠,٨	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الموقع الرسمي على الإنترنت

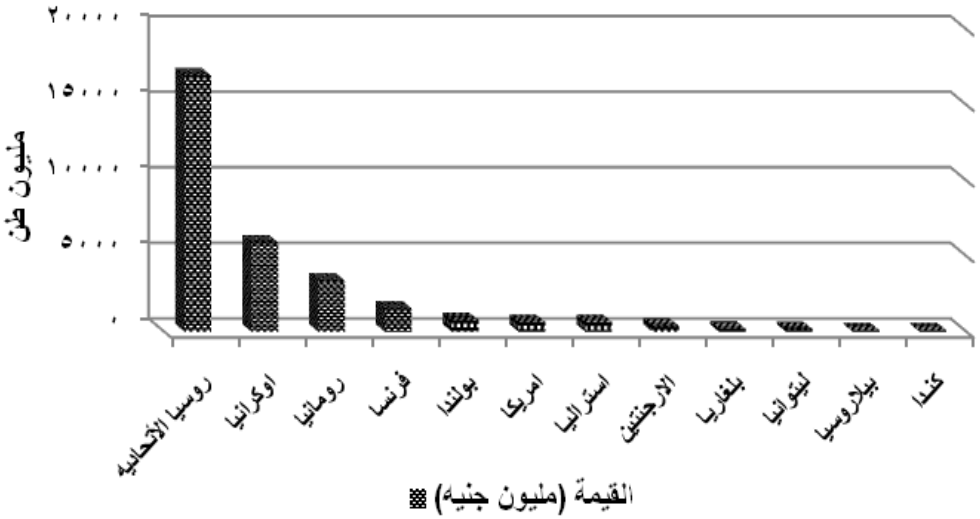

شكل رقم (٣): التوزيع الجغرافي لكمية واردات القمح لأهم دول العالم لمتوسط الفترة من (٢٠١٤-٢٠١٨)
المصدر: جدول رقم (٣) بالدراسة

ثم بعد ذلك رومانيا وبلغت كمية الواردات المصرية منها ١,١٣ مليون طن بنسبة ١٠,٧٤٪ وبقيمة بلغت ٣٣٩٠,٧٥ مليون جنيه بنسبة ١١,٠٤٪ من إجمالي قيمة الواردات المصرية للقمح.

ثم جاء بعد ذلك علي الترتيب كل من فرنسا وبولندا وأمريكا وأستراليا والأرجنتين وبلغاريا وليتوانيا وبيلاروسيا وكندا بكميات متقاربة بين ٠,٦٦ مليون طن حتي ٠,٠٣ مليون طن، وقيم تراوحت بين ١٥٣٨,٩٨ مليون جنيه حتي ٩٦,٤٠ مليون جنيه.

رابعا: تحليل السياسات السعرية لواردات القمح في مصرعام ٢٠١٩

يهتم الجزء التالي بتحليل السياسات السعرية حتي يمكن الحكم علي مدي القيام بدعم واردات القمح أو فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة عند الأستيراد وذلك من خلال سعر الصرف الرسمي (الخاص)، والسعر الاجتماعي (سعر الحدود أو الظل)، وذلك بإستخدام نموذج مصفوفة أسعار المساواة، حيث تم عمل المصفوفة لعام ٢٠١٩ وذلك وفقا للبيانات الرسمية المنشورة المتاحة لإستيراد القمح محليا وعالميا، وقد تم إختيار أكبر أربعة دول يتم الإستيراد من خلالها حيث تأتي في مقدمتها روسيا، والأرجنتين، وأمريكا، وفرنسا وذلك علي ضوء سعري الصرف الرسمي والاجتماعي عام ٢٠١٩.

ثم تم تجميع النتائج النهائية بعد حساب المؤشرات الاقتصادية السعرية، حيث تقوم مصر باستيراد القمح من عدة دول ويختلف سعر تسليم القمح في الموانى المصرية وفقاً للدولة المستورد منها وتكلفة النقل منها للموانى المصرية وللكمية

المستورد بالطن وللجهات التي تقوم بالأستيراد (هيئة السلع التموينية – والقطاع الخاص) وموعد الشراء والتسليم بالإضافة إلي طريقة الشراء ودفع الثمن ومدي وجود اتفاقيات ما بين الدول المستورد منها ومصر، ولغيرها من الاعتبارات، ووفقاً للخريطة الإستيرادية لمصر من أهم الدول المصدرة[٦] والتي توضح الشهور التي تستورد فيها مصر القمح من بعض الدول والتي يمكن أن نسترشد بها في حساب سعر متوسط لكل دولة.

جدول رقم (٤) أسعار القمح العالمية من أكبر الدول المصدرة خلال شهور السنة لعام ٢٠١٩

شهـــور السنـــة	أهـــم الـــدول			
	أمريـــــكا	فرنـــــسا	روســـــيا	الأرجنـــــتين
يناير	٢٣٨,٢	٢٣٩,٦	٢٤٢,٢	٢٣٤
فبراير	٢٣٤,٥	٢٣٠	٢٤١,٥	٢٤٤,٢٥
مارس	٢٢٣,٥	٢١٨,٧٥	٢٢٧,٧٥	٢٣١,٢٥
أبريل	٢١٣,٢	٢١٥,٢	٢٢٤	٢٢٠
مايو	٢١٢	٢١١	٢٠٧	٢١٨,٥
يونيو	٢٢٧,٥	٢١٥	١٩٩,٢٥	٢٤٣
يوليو	٢١٩,٧٥	٢١٣	٢٠٣,١٣	٢٣٠,٧٥
أغسطس	٢٢٣,٦٣	٢١٤	٢٠١,١٩	٢٣٦,٨٨
سبتمبر	٢٠٠,٥	١٨٤,٥	١٨٦,٧٥	٢٢٨
أكتوبر	٢١٢,٤	١٩٧	٢٠١,٤	٢٢٨,٦
نوفمبر	٢٢٠,٢٥	٢٠٢,٢٥	٢٠٧,٧٥	١٩٧,٧٥
ديسمبر	٢١٦,٣٣	١٩٩,٦٣	٢٠٤,٥٨	٢١٣,١٨
المتوسط العام	٢٢٠,١٥	٢١١,٦٦	٢١٢,٢١	٢٢٧,١٨
المتوسط لشهور الاستيراد الخاصة بمصر	٢١٩,٢٢	٢١١,٦٦	٢٠٣,٨٩	٢٣١,٠٦

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة الفاو، التقرير الشهري لاتجاهات أسعار السلع الغذائية، جدول الحبوب (المجلس الدولي للحبوب)

حيث أوضحت أن مصر تستورد من روسيا بداية من شهر أبريل وحتي ديسمبر، ومن الأرجنتين خلال الشهور من يوليو وحتي أكتوبر، ومن أمريكا خلال الشهور من أبريل وحتي أغسطس، وبالنسبة لفرنسا لم توضح الخريطة الشهور فتم حساب متوسط لجميع شهور السنةكما هو موضح بالجدول رقم (٤).

- **نتائج تحليل مصفوفة أسعار المساواة لواردات القمح:**

تم عمل ٤ مصفوفات أسعار مساواة للقمح المستورد من كل من روسيا، والأرجنتين، وأمريكا، وفرنسا وكذلك عمل مصفوفة للسعر المتوسط للدول الأربعة وتم حساب المؤشرات السعرية والاقتصادية كالتالي:

أولاً: الاستيراد من روسيا

حيث تشير نتائج جدول (٥) إلي أن متوسط سعر تسليم طن القمح الروسي بالموانى المصرية بلغ ٢٠٣,٨٩ دولار للطن المستورد، كما بلغ سعر المساواة عند باب الصوامع حوالي ٤٥١٥,٣٦ جنيه للطن بالسعر الخاص، و ٤٦٢٤,٣٤ جنيه للطن بالسعر الاجتماعي، وبالتالي ارتفاع سعر المساواة بالسعر الاجتماعي عن مثيله بالسعر الخاص.

كما تشير نتائج التحويلات أن قيمة تحويلات الموارد التجارية سالبة وهو ما يعني عدم وجود دعم حقيقي للمدخلات التجارية، وكذلك قيمة تحويلات العناصر المحلية سالبة وهو ما يعني عدم وجود دعم حقيقي للمدخلات المحلية، أما قيمة صافي التحويلات الموجبة فتشير إلي أن التأثير الإجمالي لجميع سياسات التدخل الحكومي موجبة أي لصالح المستورد في المدي القصير.

كما يتضح من نتائج معامل الحماية الأسمي والذي يفسر مدي تدخل الحكومة (سواء بتقديم دعم أو فرض ضرائب) في أسعار السلع وإذا ما كانت الأسعار المحلية أقل أو أعلي من الأسعار العالمية، ومعامل الحماية الاسمي للمدخلات التجارية والذي يفسر مدي تدخل الحكومة (سواء بتقديم دعم أو فرض ضرائب) في أسعار سوق المدخلات التجارية وإذا ما كانت الأسعار المحلية أقل أو أعلي من الأسعار العالمية إلي أنهم أقل من الواحد الصحيح وهذا يعني عدم وجود دعم لسعر طن القمح المستورد ووجود ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي السعر، وسعر المدخلات المتاجر بها.

أما بالنسبة لمعامل الحماية الفعال والذي يوضح ما إذا كان الأثر الكلي للسياسة المتبعة سالب (مثبط) أو موجب (محفز) للمستوردين فقد أوضح المؤشر وجود سياسة محفزة للمستوردين وذلك بالرغم من وجود ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي المدخلات التجارية والمحلية والمستوردين عموماً إلا أن السياسة السعرية العامة محفزة لهم، وبلغت نسبة إعانة المستورد ٢,٣٥.

جدول (٥): المؤشرات السعرية والاقتصادية لأسعار المساواة لواردات القمح المصري من أهم الدول المصدرة عام ٢٠١٩

المـــــؤشرات السعـــــرية			روسيا $٢٠٣,٨٩	أرجنتين $٢٣١,٠٦	أمريكا $٢١٩,٢٢	فرنسا $٢١١,٦٦	المتوسط الإجمالي الدول الأربعة $٢١٦,٤٦
أسعـــار المســـاواة	خاص	كلي	٤٥١٥,٣٦	٥٠٣٤,٨٩	٤٨١٠,٢٠	٤٦٦٥,٦٤	٤٧٥٧,٤٣
		قابل للتجارة	٣٧٠٦,١٧	٤١٥٥,٧٤	٣٩٥٩,٨٣	٣٨٣٤,٧٤	٣٩١٤,١٦
		غير قابل للتجارة	٦٩٨,٣٧	٧٦٨,٣٤	٧٣٩,٥٦	٧٢٠,٠٩	٧٣٢,٤٥
		تحويلات	١١٠,٨٢	١١٠,٨٢	١١٠,٨٢	١١٠,٨٢	١١٠,٨٢
	اجتماعي	كلي	٤٦٢٤,٣٤	٥١٤٣,٢٥	٤٩١٨,٨٣	٤٧٧٤,٤٥	٤٨٦٦,١٦
		قابل للتجارة	٣٩٢٣,٧٢	٤٣٧٢,٧٥	٤١٧٧,٠٨	٤٠٥٢,١٤	٤١٣١,٤٦
		غير قابل للتجارة	٧٠٠,٦٢	٧٧٠,٥٠	٧٤١,٧٦	٧٢٢,٣١	٧٣٤,٦٩
حســـاب التحـــويلات		تحويلات العناصر المحلية	٢,٢٥-	٢,١٦-	٢,٢٠-	٢,٢٢-	٢,٢٤-
		تحويلات المدخلات التجارية	٢١٧,٥٥-	٢١٧,٠١-	٢١٧,٢٥-	٢١٧,٤٠-	٢١٧,٣٠-
		صافي التحويلات	١٠٨,٥٧	١٠٨,٦٦	١٠٨,٦٢	١٠٨,٦٠	١٠٨,٥٨
مؤشـــرات الحـــماية	مؤشر الحماية الاسمي	المعامل	٠,٩٨	٠,٩٨	٠,٩٨	٠,٩٨	٠,٩٨
		المعدل	٠,٠٢-	٠,٠٢-	٠,٠٢-	٠,٠٢-	٠,٠٢-
	مؤشر الحماية الاسمي للمدخلات التجارية	المعامل	٠,٩٤	٠,٩٥	٠,٩٥	٠,٩٥	٠,٩٥
		المعدل	٠,٠٦-	٠,٠٥-	٠,٠٥-	٠,٠٥-	٠,٠٥-
	مؤشر الحماية الفعال	المعامل	١,١٥	١,١٤	١,١٥	١,١٥	١,١٥
		المعدل	٠,١٥	٠,١٤	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٥
نسبـــة إعانـــة المستـــورد			**٢,٣٥**	**٢,١١**	**٢,٢١**	**٢,٢٧**	**٢,٢٣**

المصدر: حسبت وجمعت من عمل ٥ مصفوفات أسعار المساواة لواردات القمح ٢٠١٩ لدول روسيا، الأرجنتين، أمريكا، فرنسا، ومتوسط الدول الأربعة

ثانياً : الاستيراد من الأرجنتين

تشير نتائج جدول (٥) إلي أن متوسط سعر تسليم طن القمحالأرجنتيني بالمواني المصرية بلغ ٢١٣,٠٦ دولار للطن المستورد،كما بلغ سعر المساواة عند باب الصوامع بلغ ٥٠٣٤,٨٩ جنيه للطن بالسعر الخاص، و ٥١٤٣,٢٥ جنيه للطن بالسعر الاجتماعي، وبالتالي ارتفاع سعر المساواة بالسعر الاجتماعي عن مثيله بالسعر الخاص.

كما تشير نتائج التحويلات أن قيمة تحويلات الموارد التجارية سالبة وهو ما يعني عدم وجود دعم حقيقي للمدخلات التجارية، وكذلك قيمة تحويلات العناصر المحلية سالبة وهو ما يعني عدم وجود دعم حقيقي للمدخلات المحلية، أما قيمة صافي التحويلات الموجبة فتشير إلي أن التأثير الإجمالي لجميع سياسات التدخل الحكومي موجبة أي لصالح المستورد في المدي القصير.

كما تشير نتائج معامل الحماية الأسمي، ومعامل الحماية الأسمي للمدخلات التجارية إلي أنهم أقل من الواحد الصحيح وهذا يعني عدم وجود دعم لسعر طن القمح المستورد ووجود ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي السعر، وسعر المدخلات المتاجر بها، أما بالنسبة لمعامل الحماية الفعال فقد أوضح المؤشر وجود سياسة محفزة للمستوردين وذلك بالرغم من وجود ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي المدخلات التجارية والمحلية والمستوردين عموماً إلا أن السياسة السعرية العامة محفزة لهم، وبلغت نسبة إعانة المستورد ٢,١١.

ثالثاً: الاستيراد من أمريكا

تشير نتائج جدول (٥) إلي أن متوسط سعر تسليم طن القمحالأمريكي بالمواني المصرية بلغ ٢١٣,٠٦ دولار للطن المستورد، كما بلغ سعر المساواة عند باب الصوامع بلغ ٤٨١٠,٢٠ جنيه للطن بالسعر الخاص، و ٤٩١٨,٨٣ جنيه للطن بالسعر الاجتماعي، وبالتالي ارتفاع سعر المساواة بالسعر الاجتماعي عن مثيله بالسعر الخاص.

كما تشير نتائج التحويلات أن قيمة تحويلات الموارد التجارية سالبة وهو ما يعني عدم وجود دعم حقيقي للمدخلات التجارية، وكذلك قيمة تحويلات العناصر المحلية سالبة وهو ما يعني عدم وجود دعم حقيقي للمدخلات المحلية، أما قيمة صافي التحويلات الموجبة فتشير إلي أن التأثير الإجمالي لجميع سياسات التدخل الحكومي موجبة أي لصالح المستورد في المدي القصير.

كما تبين من نتائج معامل الحماية الأسمي، ومعامل الحماية الأسمي للمدخلات التجارية إلي أنهم أقل من الواحد الصحيح وهذا يعني عدم وجود دعم لسعر طن القمح المستورد ووجود ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي السعر، وسعر المدخلات المتاجر بها، أما بالنسبة لمعامل الحماية الفعال فقد أوضح المؤشر وجود سياسة محفزة للمستوردين وذلك بالرغم من وجود ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي المدخلات التجارية والمحلية والمستوردين عموماً إلا أن السياسة السعرية العامة محفزة لهم، وبلغت نسبة إعانة المستورد ٢,٢١.

رابعاً: الاستيراد من فرنسا

تشير نتائج جدول (٥) إلي أن متوسط سعر تسليم طن القمحالفرنسي بالموانى المصرية بلغ ٢١٣,٠٦ دولار للطن المستورد،كما بلغ سعر المساواة عند باب الصوامع بلغ ٤٦٦٥,٦٤ جنيه للطن بالسعر الخاص، و٤٧٧٤,٤٥ جنيه للطن بالسعر الاجتماعي، وبالتالي ارتفاع سعر المساواة بالسعر الاجتماعي عن مثيله بالسعر الخاص.

كما تشير نتائج التحويلات أن قيمة تحويلات الموارد التجارية سالبة وهو ما يعني عدم وجود دعم حقيقي للمدخلات التجارية، وكذلك قيمة تحويلات العناصر المحلية سالبة وهو ما يعني عدم وجود دعم حقيقي للمدخلات المحلية، أما قيمة صافي التحويلات الموجبة فتشير إلي أن التأثير الإجمالي لجميع سياسات التدخل الحكومي موجبة أي لصالح المستورد في المدي القصير.

وفيما يتعلق بنتائج معامل الحماية الاسمي، ومعامل الحماية الاسمي للمدخلات التجارية إلي أنهم أقل من الواحد الصحيح وهذا يعني عدم وجود دعم لسعر طن القمح المستورد ووجود ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي السعر، وسعر المدخلات المتاجر بها، أما بالنسبة لمعامل الحماية الفعال فقد أوضح المؤشر وجود سياسة محفزة للمستوردين وذلك بالرغم من وجود ضرائب مباشرة أوغير مباشرة علي المدخلات التجارية والمحلية والمستوردين عموماً إلا أن السياسة السعرية العامة محفزة لهم، وبلغت نسبة إعانة المستورد ٢,٢٧.

خامساً: المتوسط لإجمالي الدول الأربعة

حيث تشير نتائج جدول (٥) إلي أن أسعار الأقماح المستوردة تراوحت بين ٢٠٣,٨٩ دولار للطن كحد أدني للسعر وكان من روسيا، و ٢٣١,٠٦ دولار للطن كحد أعلي للسعر وكان من الأرجنتين، وبالتالي بلغ متوسط سعر تسليم طن الأقماح المستوردة من الدول الأربعة روسيا، والأرجنتين، وأمريكا، وفرنسا بالموانى المصرية حوالي٢١٦,٤٦ دولار للطن المستورد، حيث كان أقل سعر مساواة للقمح المستورد من روسيا وبلغ ٥٤١٥,٣٦ جنيه للطن (كسعر فعلي أو خاص)، ٤٦٢٤,٣٤ جنيه للطن (كسعر اجتماعي أوظلي أو حدود) ، بينما كان أعلي سعر مساواة للقمح المستورد من الأرجنتين وبلغ ٥٠٣٤,٨٩ جنيه للطن (كسعر فعلي أو خاص)، ٥١٤٣,٢٥ (كسعر اجتماعي أو ظلي أو حدود)، وبالتالي بلغ سعر المساواة عند باب الصوامع لمتوسط الدول الأربعة ٤٧٥٧,٤٣ جنيه للطن بالسعر الخاص، ٤٨٦٦,١٦ جنيه للطن بالسعر الاجتماعي،وبالتالي ارتفاع سعر المساواة بالسعر الاجتماعي عن مثيله بالسعر الخاص.

كما تبين من نتائج التحويلات إلي أن تحويلات العناصر المحلية (الغير قابلة للتجارة) والتي تنتج عن الفرق بين السعر الفعلي (الخاص)، والسعر الاجتماعي (الظلي أو الحدود) للمدخلات المحلية إلي أنها جميعاً سالبة من الأسواق الأربعة (روسيا، الأرجنتين، أمريكا، وفرنسا) وكذلك مصفوفة متوسط الدول الأربعة وتراوحت بين (-٢,١٦ ، -٢,٢٥) وهو ما يعني وجود ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي العناصر المحلية.

كما تشير تحويلات الموارد التجارية (القابلة للتجارة) والتي تنتج عن الفرق بين السعر الخاص والسعر الاجتماعي للمخلات التجارية إلي أنها جميعاً سالبة من الأسواق الأربعة وكذلك مصفوفة متوسط الدول الأربعة وتراوحت بين -٢١٧,٠١ ، -٢١٧,٥٥ وهو ما يعني وجود ضرائب مباشرة أو غير مباشرة للعناصر التجارية.

وأشار مؤشر صافي التحويلات والذي ينتج عن الفرق بين تحويلات الموارد التجارية وتحويلات العناصر المحلية إلي أنها جميعاً موجبة للأسواق الأربعة، وكذلك مصفوفة متوسط الدول الأربعة وهو ما يعني إلي أن تحويلات الموارد التجارية (الضرائب علي الموارد التجارية) دائماً أعلي من تحويلات العناصر المحلية (الضرائب علي العناصر المحلية) وأن التأثير الإجمالي لجميع سياسات التدخل الحكومي لصالح المستورد في المدي القصير.

أما بالنسبة لمؤشرات الحماية فيشير مؤشر الحماية الاسمي والذي يفسر مدي تدخل الحكومة في أسعار السلع إلي أنها جميعاً أقل من الواحد الصحيح وهو ما يعني فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي المستوردين وبلغ معدل هذه الضرائب ٠,٠٢ لجميع الأقماح المستوردة من الأسواق الأربعة، وبالنسبة لمؤشر الحماية الاسمي للمدخلات التجارية والتي توضح مدي تدخل الحكومة في أسعار سوق المدخلات التجارية إلي أنها جميعاً أقل من الواحد الصحيح وهو ما يعني فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي المدخلات التجارية، وتراوح معدل هذه الضرائب بين ٠,٠٥، و ٠,٠٦.

وأخيراً بالنسبة لمعامل الحماية الفعال والذي يوضح ما إذا كان الأثر الكلي للسياسة المتبعة سالب (مثبط)، أو موجب (محفز) للمستوردين حيث أنه يوضح النسبة بين القيمة المضافة بالأسعار الخاصة والأسعار الاجتماعية وأشارت إلي أنها جميعاً أكبر من الواحد الصحيح، وتراوح معدل الدعم المقدم للدول الأربعة بين ٠,١٤ و ٠,١٥، وبلغ متوسط نسبة إعانة المستورد للدول الأربعة ٢,٢٣.

وبشكل عام فإن تحليل السياسة السعرية لواردات القمح من كل من (روسيا، والأرجنتين، وأمريكا، وفرنسا) عام ٢٠١٩ أشار إلي إستقرار واضح جداً في أسعار الأسواق الخارجية التي تستورد منها مصر الأقماح.

وكذلك استقرار السياسات السعرية وأنه بالرغم من وجود ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي المدخلات التجارية والمحلية والمستوردين عموماً، إلا أن معدل الضرائب لم يكن كبيراً وكان ثابتاً تقريبا لكل الأسواق وبالتاليكانت السياسة السعرية العامة محفزة لهم أو بمعني آخر ذات أثر موجب أو محفز للمستوردين علي المدي القصير، ومن المتوقع أن يظل الأمر كذلك مستقبلاً في ظل التحسن المستقبلي للجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي، وإتباع الخريطة الإنتاجية لأهم الدول المنتجة، والخريطة الإستيرادية لمصر من أهم الدول المصدرة للقمح.

ملحق (١): أكبر الدول المنتجة للقمح في العالم عام ٢٠١٧

البيان	الدولة										الإجمالي
	الصين	الهند	الولايات المتحدة الأمريكية	روسيا	فرنسا	أستراليا	كندا	باكستان	ألمانيا	تركيا	
كمية الإنتاج (مليون طن)	١٢٥,٦	٩٤,٣	٦١,٦	٣٧,٨	٤٠,٤	٣٠	٢٧,١	٢٣,٦	٢٢,٥	٢٠,٣	٤٨٣,٢
% لإجمالي كمية الإنتاج	٢٦	١٩,٥	١٢,٧	٧,٨	٨,٤	٦,٢	٥,٦	٤,٩	٤,٧	٤,٢	١٠٠

المصدر: تقرير منشور علي موقع Trending top most ، ٢٠١٧

ملحق (٢): أكبر الدول المصدرة للقمح في العالم عام ٢٠١٨

البيان	الدولة										الإجمالي
	روسيا	كندا	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا	أستراليا	أوكرانيا	الأرجنتين	رومانيا	ألمانيا	كازاخستان	
قيمة الصادرات (مليار دولار)	٨,٤	٥,٧	٥,٥	٤,١	٣,١	٣	٢,٤	١,٢	١,٢	٠,٩٦٥	٣٥,٥٦٥
% لإجمالي قيمةالصادرات	٢٣,٦	١٦	١٥,٥	١١,٥	٨,٧	٨,٤	٦,٧	٣,٤	٣,٤	٢,٧	١٠٠

المصدر: الإنترنت موقع مركز التجارة الدولي www.internationaltradecentre.com

ملحق (٣): نموذج مصفوفة أسعار المساواة للواردات من القمح عام ٢٠١٩ بسعر--- من دولة ---

البـــــند	الوحدة	السعر(خاص/ PRIVATE) وهوالسعر الرسمي سعر البنك المركزي			السعر(اجتماعي / SOCIAL) وهوالسعر الظلي أو سعر السوق الحرة		
		كلي	قابل للتجارة	غير قابل للتجارة	كلي	قابلللتجارة	غير قابل للتجارة
				التحويلات			
سعر الصرف	ج /دولار						
السعر سيف ميناء الوصول	دولار/طن						
السعر سيف ميناء الوصول	ج/طن						
مصاروفات المناولة	ج/طن						
مصروفات التخليص	ج/طن						
التكلفة على أرض الميناء	ج/طن						
الفاقد	ج/طن						
التكلفة خارج الميناء	ج/طن						
معدل تكلفة النقل	ج/طن/ كم						
المسافة من الميناء إلى المخازن	كم						
تكلفة النقل من الميناء إلى المخازن	ج/طن						
تكلفة التسويق @٧.٥%	ج/طن						
التكلفة بالمخازن الرئيسية	ج/طن						
المسافة من المخازن إلىالصوامع	كم						
تكلفة النقل من المخازن إلى الصوامع	ج/طن						
تكلفة التسويق @٧.٥%	ج/طن						
سعر المساواة للواردات عند باب الصومعة	ج/طن						
سعر المساواة للواردات عند باب الصومعة	ج/كجم						
النسبة المئوية (٪)	٪						

Source: Eric A. Monke and Scott R . Pearson, The Policy Analysis Matrix for Agricultural Development, Cornell University pressIthaca, New York, USA, 1989

وقد تم تطبيق هذا النموذج علي أربع دول (روسيا، الأرجنتين، أمريكا، فرنسا) ثم تطبيق مصفوفة خامسة لمتوسط سعر الدول الأربعة

شرح المصفوفة:

تحسب بنود المصفوفة كالآتي:

أولاً: الأسعار في الخاص PRIVATE

١- سعر الصرف = سعر الصرف الرسمي ج/دولار

٢- سعر سيف = سعر القمح المستورد من الدولة --- ويكون بقيمة --- دولار/طن

٣- السعر سيف = سعر الصرف * سعر سيف ويكون بقيمة --- ج/طن، ويكون كله قابل للتجارة

٤- مصروفات المناولة بقيمة --- ج/طن، وتكون كلها غير قابلة للتجارة

٥- مصروفات التخليص بقيمة --- ج/طن، وتكون كلها غير قابلة للتجارة
٦- التكلفة علي أرض الميناء = السعر سيف (ج /طن) + مصروفات المناولة + مصروفات التخليص، ويكون القابل للتجارة منها هو السعر سيف، والغير قابل للتجارة منها مصروفات المناولة + مصروفات التخليص
٧- الفاقد بقيمة ٠.١٪ (ج/طن) = التكلفة علي أرض الميناء * ٠.٠٠١ ، وتكون كلها قابلة للتجارة
٨- التكلفة خارج الميناء (ج/طن) = التكلفة علي أرض الميناء + الفاقد، ويكون الغير قابل للتجارة منها هو مصروفات المناولة + مصروفات التخليص، والقابل للتجارة منها هو الفرق أو المتبقي بعد خصم مصروفات المناولة والتخليص
٩- معدل تكلفة النقل (ج/طن/كجم) = تكلفة الشاحنة/الحمولة/المسافة
١٠- المسافة من الميناء إلي المخازن (كم) = متوسط المسافات من ميناء بورسعيد، وميناء السويس، وميناء الإسكندرية إلي القاهرة
١١- تكلفة النقل من الميناء إلي المخازن (ج/طن/كم) = معدل تكلفة النقل * المسافة، ويكون القابل للتجارة منها بنسبة ٦٠٪، والغير قابل للتجارة بنسبة ٢٠٪، والتحويلات بنسبة ٢٠٪
١٢- تكلفة التسويق بقيمة ٧.٥٪ (ج/طن) = التكلفة خارج الميناء * ٠.٠٥٧، وتكون كلها غير قابلة للتجارة
١٣- التكلفة بالمخازن الرئيسية (ج/طن) = التكلفة خارج الميناء + تكلفة النقل من الميناء إلي المخازن + تكلفة التسويق، ويكون القابل للتجارة منها مجموع البنود القابلة للتجارة منها في البنود الثلاثة في هذه المعادلة، ويكون الغير قابل للتجارة منها هو مجموع البنود الغير قابلة للتجارة منها في البنود الثلاثة في هذه المعادلة، والتحويلات هي مجموع بنود التحويلات في البنود الثلاثة في هذه المعادلة.
١٤- المسافة من المخازن إلي الصوامع (كم) = متوسط المسافات من القاهرة إلي وجه بحري ووجه قبلي
١٥- تكلفة النقل من المخازن إلي الصوامع (ج/ طن/ كم) = معدل تكلفة النقل * المسافة، ويكون القابل للتجارة منها بنسبة ٦٠٪، والغير قابل للتجارة بنسبة ٢٠٪، والتحويلات بنسبة ٢٠٪
١٦- تكلفة التسويق بقيمة ٧.٥٪ (ج/طن) = تكلفة النقل من المخازن إلي الصوامع * ٠.٠٥٧، وتكون كلها غير قابلة للتجارة
١٧- أسعار المساواة في الصوامع (ج/طن) = التكلفة بالمخازن الرئيسية + تكلفة النقل من المخازن إلي الصوامع+ تكلفة التسويق ٧.٥٪، ويكون القابل للتجارة منها مجموع البنود القابلة للتجارة منها في البنود الثلاثة في هذه المعادلة، ويكون الغير قابل للتجارة منها هو مجموع البنود الغير قابلة للتجارة منها في البنود الثلاثة في هذه المعادلة، والتحويلات هي مجموع بنود التحويلات في البنود الثلاثة في هذه المعادلة
١٨- أسعار المساواة في الصوامع (ج/كجم) = أسعار المساواة في الصوامع (ج/طن)/ ١٠٠٠
١٩- النسبة المئوية ٪: الكلي = ١، والقابل للتجارة = القابل للتجارة في الصومعة / الكلي في الصومعة، والغير قابل للتجارة = الغير قابل للتجارة في الصومعة/ الكلي، والتحويلات = التحويلات في الصومعة / الكلي

ثانياً: الأسعار في الاجتماعي SOCIAL (أسعار الحدود)

تحسب البنود بنفس المعادلات السابقة في الأسعار بالخاص فيما عدا:

١- تكلفة النقل من الميناء إلي المخازن (ج/طن/كم) = تكلفة النقل بالأسعار الخاص + التحويلات الخاصة بها، ويكون القابل للتجارة منها هو تكلفة النقل في الخاص، والغير قابل للتجارة هو الفرق (التكلفة من الميناء للمخازن – الجزء القابل للتجارة)
٢- تكلفة النقل من المخازن للصوامع (ج/طن/كم)= تكلفة النقل بالأسعار الخاص + التحويلات الخاصة بها، ويكون الغير قابل للتجارة منها هو نفس قيمة الغير قابل للتجارة في الأسعار الخاصة، والقابل للتجارة هو الفرق بينهما (تكلفة النقل الكلي – الغير قابل للتجارة)

➢ **بيانات مصفوفة أسعار المساواة لواردات مصر من القمح – البيانات لعام ٢٠١٩**

- سعر الصرف: الرسمي (الخاص) هو سعر البنك المركزي، و (الاجتماعي أو أسعار الحدود) هو السعر في السوق الحرة أو الموازية.
- السعر الرسمي (الخاص) ١٦.٥٣، السعر الاجتماعي: السوق الحرة ١٦.٥١
- أسعار القمح المستورد: السعر سيف في ميناء الوصول من دولة (معينه) بسعر (x)

أسعار واردات القمح الروسي: ٢٠٣.٨٩$، أسعار واردات القمح الفرنسي: ٢١١.٦٦$،
أسعار واردات القمح الأرجنتيني: ٢٣١.٠٦$، أسعار واردات القمح الأمريكي: ٢١٩.٢٢$

- المناولة: ٢٥$ للحاوية (٢٠ قدم حمولة ١٨ طن) أي (٢٥*١٦.٥٣= ٤١٣.٢٥ج للحاوية بالسعر الخاص أي ٢٢.٩٦ج/طن، و ٢٥*١٦.٥١ = ٤١٢.٧٥ج للحاوية بالسعر الاجتماعي أي ٢٢.٩٣ ج/طن)
- التخليص١٨.٥٢ جنيه للطن (متوسط سعر ١٠٠٠جنيه للرسالة الجمركية والرسالة ٣ حاويات الحاوية ٢٠ قدم حمولة ١٨ طن أي الرسالة الجمركية بإجمالي حمولة ٥٤ طن)
- معدل النقل = (سعر تكلفة الشاحنة/الحمولة/المسافة) = (٣٥٠٠ج/١٨طن/١٥٧.٣٣كم) = ١.٢٤ بأسعار ٢٠١٩
- متوسط المسافات من الميناء للمخازن: من بورسعيد للقاهرة ١٦٦ كم، ومن السويس للقاهرة ١٢٥ كم، ومن الإسكندرية للقاهرة ١٨١ كم فيكون متوسط المسافات الثلاثة ١٥٧.٣٣ كم
- متوسط المسافات من المخازن للصوامع: من القاهرة للشرقية ٨٢ كم، ومن القاهرة للصعيد ٥٠٠ كم، فيكون متوسط المسافات ٢٩١ كم
- الفاقد ٠.٠١٪
- تكلفة التسويق ٧.٥٪

➢ **المؤشرات المحسوبة من المصفوفة:**

١- تحويلات العناصر المحلية = التكلفة الخاصة للموارد المحلية– التكلفة الاجتماعية للموارد المحلية
٢- تحويلات الموارد التجارية = التكلفة الخاصة للموارد التجارية – التكلفة الاجتماعية للموارد التجارية
٣- صافي التحويلات = (السعر الكلي للخاص – قابل للتجارة للخاص) - (السعر الكلي للاجتماعي – قابل للتجارة للاجتماعي)
٤- معامل الحماية الاسمي = سعر المساواة الكلي في الخاص/ سعر المساواة الكلي في الاجتماعي
٥- معدل الحماية الاسمي = معامل الحماية الاسمي -١
٦- معامل الحماية الاسمي للمدخلات التجارية = سعر المدخلات التجارية في الخاص/سعر المدخلات التجارية في الاجتماعي
٧- معدل الحماية الاسمي للمدخلات التجارية = معامل الحماية الاسمي للمدخلات التجارية -١
٨- معامل الحماية الفعال = ((السعر الخاص لطن القمح – تكاليف الطن من المدخلات التجارية بالأسعار الخاصة) / (السعر الاجتماعي لطن القمح – تكاليف الطن من المدخلات التجارية بالأسعار الاجتماعية))
٩- معدل الحماية الفعال = معامل الحماية الفعال – ١

المراجع:

أولا: المراجع العربية

(١) إستراتيجية وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ الجزء الأول تحليل أداء القطاع الزراعي بمصر

(٢) الإنترنت موقع، Trending top most 2017

(٣) الإنترنت موقع مركز التجارة الدولي www.internationaltrade centre.com

(٤) بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية للسلع الزراعية، أعداد متفرقة.

(٥) بيانات موقع المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (www.fao.org).

(٦) بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

(٧) ربيع محمد أحمد بلال، احمد سعد محمد راشد، دراسة تحليلية لإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح في ظل تحرير سعر الصرف المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، يونيو(ب) ٢٠١٨

(٨) محمد التابعي على البغدادي، سامي السيد شمس، تحليل اقتصادي لأثر السياسات السعرية على قوى العرض والطلب في أسواق القمح في مصر، مجلة الزقازيق للعلوم الزراعية، المجلد ٤٢، العدد ٤، يوليو ٢٠١٥.

(٩) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، "الخريطة الزراعية لأهم السلع الزراعية الإستراتيجية ٢٠١٨"

ثانيا: المراجع الأجنبية

(1) (FAO, 2014, IFPRI, 2014, United Nations Newsletter, 2013 and Ghoneim, 2014)

(2) Eric A. Monke and Scott R. Pearson, The Policy Analysis Matrix for Agricultural Development, Cornell University pressIthaca, New York, USA, 1989.

(3) Racha Ramadan , Food Security and its Measurement in Egypt, Watch Letter n°32 - April 2015,

ملحق (٤): جدول يوضح التفسير الاقتصادي لأهم المؤشرات الإقتصادية الواردة بالدراسة

المؤشرات السعرية			التفسير الاقتصادي
أسعار المساواة(٢)	خاص	كلي	سعر طن القمح المستورد باستخدام سعر الصرف الرسمي من البنك المركزي
		قابل للتجارة	سعر (المدخلات المتاجر بها) الداخل في سعر طن القمح المستورد
		غير قابل للتجارة	سعر (العناصر المحلية) الداخل في سعر طن القمح المستورد
		تحويلات	الفرق بين السعر الكلي و(سعر المدخلات المحلية والتجارية) في سعر طن القمح المستورد
	اجتماعي	كلي	سعر طن القمح المستورد باستخدام سعر الصرف الظلي أو (الحدود) من سوق الصرافة
		قابل للتجارة	سعر المدخلات المتاجر بها في سعر الطن
		غير قابل للتجارة	سعر العناصر المحلية في سعر الطن
حساب التحويلات	تحويلات العناصر المحلية		القيم سالبة وهو ما يعني عدم وجود دعم حقيقي للمدخلات المحلية، وضرائب علي سعر العناصر المحلية في سعر طن القمح المستورد
	تحويلات المدخلات التجارية		القيم سالبة وهو ما يعني عدم وجود دعم حقيقي للمدخلات التجارية، وضرائب علي سعر المدخلات التجارية في سعر طن القمح المستورد
	صافي التحويلات		القيم موجبة وهو ما يعني أن التأثير الإجمالي لجميع سياسات التدخل الحكومي موجب أي لصالح المستورد في المدي القصير
مؤشرات الحماية(١)	مؤشر الحماية الاسمي	المعامل	القيمة أقل من الواحد الصحيح وهو ما يعني ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي المستورد
		المعدل	معدل الضريبة علي المستورد
	مؤشر الحماية الاسمي للمدخلات	المعامل	القيمة أقل من الواحد الصحيح وهو ما يعني ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي المستورد
		المعدل	معدل الضريبة علي المستورد
	مؤشر الحماية الفعال	المعامل	القيمة أكبر من الواحد الصحيح وهو ما يعني دعم للقيمة المضافة لسعر طن القمح المستورد،
		المعدل	معدل دعم القيمة المضافة لسعر طن القمح المستورد
نسبة إعانة المستورد			نسبة الدعم المقدم للمستورد

المصدر:(١): محمد التابعي على البغدادي، سامي السيد شمس، تحليل اقتصادي لأثر السياسات السعرية على قوى العرض والطلب في أسواق القمح في مصر، مجلة الزقازيق للعلوم الزراعية، المجلد ٤٢، العدد ٤، يوليو ٢٠١٥.

(2) Eric A. Monke and Scott R. Pearson, The Policy Analysis Matrix for Agricultural Development, Cornell University pressIthaca, New York, USA, 1989.

The Analysis of the Price Policies for Importing Wheat in Egypt

Shimaa Mostafa Al Said Abosena; Reham Ahmed Gamal; Elham Mohamed Abdelazem
Faculty of Technology and Development, Institute of Agricultural Economics Research, Zagazig University

Received: 26/11/2021

Abstract: Wheat is the first strategic crop in Egypt. Egypt is one of the world's largest importers of it, due to the inability of local production to meet the increasing consumer needs. The local production is about 8.8 million tons, which represents about 48% of the national consumption, estimated at about 21.9 million tons in 2018. Wheat is the most important food crop in Egypt, because bread is made from it, and it is a basic daily food for the majority of the Egyptians. Therefore, this topic was highlighted to clarify the research problem related to achieving one of the most important sustainable development goals, which is the providing food and achieving food security, by providing the required quantities of wheat. Egypt wheat imports depend on the government agricultural and trade policies. The paper depends mainly on the published and unpublished data from its various sources, such as: The Central Administration of Agricultural Economics at the Ministry of Agriculture, the Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS), the website of the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), in addition to some scientific theses, and periodicals. Both descriptive and quantitative economic analysis methods were used. The descriptive analysis represented the growth rate, averages of production, consumption and the gap, as well as imports of wheat in Egypt. The quantitative analysis also represented in calculating the nominal and effective protection coefficients and rates, and some other indicators through the Policy Analysis Matrix (PAM), and some statistical measures in order to achieve the research objectives. Four matrices of import parity prices for wheat imported from Russia, Argentina, America and France were estimated, as well as aggregate matrix for the average price of the four countries. The price and economic indicators were calculated. It was found through the results of thePAMfor analyzing the price policy of wheat imports from the countries exporting to Egypt in 2019, that there is a very clear stability in the prices of the foreign markets from which Egypt imports wheat, as well as the stability of price policies. And that although there were direct or indirect taxes on commercial and domestic inputs and on importers in general. The tax rate was not large and was almost constant for all markets. Thus, the general price policy was positive incentive to them, or in other words, it had a positive effect on the importers in the short term. It is expected that this will remain so in the future in light of the expected improvement of the Egyptian pound against the US dollar, and the continuous monitoring of the production map of the most important producing countries, and the import map of Egypt, from of the most important wheat exporting countries all over the world.

Keywords: Price policies, wheat, import